مشروع بيت لحم 21

استدامة بيئية نحو حياة أفضل:
أسلوب بحثي متكامل لتوطين جدول أعمال القرن 21 في محافظة بيت لحم

المهمة الثانية: تأسيس مشاركة مجتمعية فاعلة

مفاهيم ومعلومات أساسية

إعداد:

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)

صندوق بريد 860، شارع الكاريتاس

بيت لحم، الضفة الغربية

هاتف: 02-2741889

فاكس: 02-2776966

موقع الكتروني: www.arij.org

بدعم من:

المفوضية الأوروبية
European Commission, LIFE-Third Countries Programme

&

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون
Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)

26 تشرين أول 2006

الآراء المطروحة في هذه الوثيقة لا تعكس بالضرورة آراء المفوضية الأوروبية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

المحتويات

القسم الأول: مفاهيم أساسية 3

ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ 3
ما هو جدول أعمال القرن 21؟ 4
ما هو الاقتصاد الاجتماعي (SOCIAL ECONOMY)؟ 5
ما هي التجارة العادلة (FAIR TRADE)؟ 5
ما المقصود بالتوازن في عملية المشاركة المجتمعية (PARTICIPATIVE BALANCE)؟ 6
ما هو الحكم الرشيد (GOOD GOVERNANCE)؟ 7
ما المقصود بالإدارة المستدامة للأراضي؟ 7
ما المقصود بالزراعة المستدامة؟ 8
ما المقصود بالإدارة المستدامة للمياه؟ 9
ما المقصود بالإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمياه العادمة؟ 10
ما المقصود بأنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة المستدامة؟ 11
ما هو جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟ 11
من أين جاءت فكرة جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟ 11
ما هي الجهات التي تعزز جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟ 12
ما هي عناصر جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟ 14
ما هي الغايات الإنمائية للألفية؟ 15

القسم الثاني: السياسات والاستراتيجيات الوطنية 16

المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية 16
خطة التنمية متوسطة المدى 2005- 2007 17
السياسة المائية الوطنية 19
إستراتيجية إدارة المصادر المائية 19
الإستراتيجية البيئية الفلسطينية 21
السياسة الزراعية الوطنية 23

ملحق 1: مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 24

ملحق 2: التزامات البورج 27

المراجع 28

القسم الأول: مفاهيم أساسية

ما المقصود بالتنمية المستدامة؟

- التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون النيل من قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها".(World Commission on Environment and Development, 1987)

- تدعو التنمية المستدامة إلى مستقبل يتم فيه موازاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية عند السعي إلى تحقيق التنمية وتحسين نوعية الحياة.

- تدعو التنمية المستدامة إلى الربط ما بين التنمية والبيئة من أجل حماية الأنظمة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية التي تعتبر من المستلزمات الأساسية للإيفاء باحتياجات الإنسان وتحسين ظروف المعيشة للجميع، ولكن دون زيادة استخدامها إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل.

- تتمثل **المبادئ الأساسية للاستدامة** بما يلي: (Cotter, B. and Hannan, K., 1999)

  - **الدمج:** دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار بشكل فعال.
  - **مشاركة المجتمع:** لا يمكن تحقيق الاستدامة أو إنجاز أي تقدم نحوها من دون مشاركة ودعم المجتمع بكافة شرائحه.
  - **سلوك وقائي:** حيثما تكون هناك تهديدات بوقوع أضرار بيئية جسيمة أو أضرار لا يمكن مداواتها، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع التدهور البيئي.
  - **العدالة ضمن الأجيال وبينها:** الإنصاف والمساواة في الفرص في أيامنا الحاضرة وللأجيال المقبلة أيضا.
  - **تحسن متواصل**: إن الوضع البيئي المتدهور يلزم باتخاذ إجراءات فورية لتصبح المجتمعات أكثر استدامة وتسعى للتحسن المستمر والمتواصل.
  - **سلامة بيئية**: العمل من أجل حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والأنظمة التي تدعم الحياة.

- **المجتمع المستدام** هو المجتمع الذي يزدهر لأنه يبني توازنا فعالا مدعما بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة. فهو يمتاز بكونه سليم بيئيا ومنتج اقتصاديا ومنصف وعادل اجتماعيا. كما أن عملية صنع القرار داخل المجتمع المستدام تمتاز بأنها:
  - تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات والنتائج على المدى البعيد وترابط النظم الطبيعية والاجتماعية؛
  - شفافة وشاملة ومبنية على المشاركة؛

- تأخذ بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال؛
- تأخذ بعين الاعتبار توقع المشاكل ومنعها قبل أن تظهر.

ما هو جدول أعمال القرن 21؟

- جدول أعمال القرن 21 عبارة عن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة تم اعتمادها من قبل المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف باسم **قمة الأرض**، والمنعقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992.

- يتصدى جدول أعمال القرن 21 للمشاكل الملحة اليوم كما ويهدف إلى إعداد العالم للتحديات التي ستواجهه في القرن 21 ضمن مشاركة عالمية لصالح التنمية المستدامة. بحيث يتوجب بناء هذه المشاركة على أساس التوافق في الآراء حول ضرورة إتباع نهج متوازن ومتكامل إزاء الأمور المتعلقة بالبيئة والتنمية من أجل تلبية الحاجات الأساسية للأمم، وتحسين ظروف المعيشة للجميع، وحماية النظم البيئية التي يعتمد عليها الناس من أجل رفاهيتهم، وتحقيق مستقبل أكثر أمنا وأشد رخاء. كما ولا بد أن تصدر هذه الشراكة بناءا على مبادئ إعلان ريو بشان البيئة والتنمية (ملحق 1). (الأمم المتحدة، 1992)

- يقسم جدول أعمال القرن 21 إلى أربعة أقسام رئيسة تغطي كافة الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة وهي:

- **القسم الأول: الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية** (الفصول 2-8) والذي يتطرق إلى التعاون الدولي ومكافحة الفقر؛ وأنماط الاستهلاك المتغيرة؛ والسكان والاستدامة؛ وحماية وتعزيز صحة الإنسان؛ والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛ وإدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار.

- **القسم الثاني: حماية وإدارة الموارد من أجل التنمية** (الفصول 9-22) والذي يتطرق إلى حماية الغلاف الجوي؛ والإدارة المستدامة للأرض ومواردها؛ ومكافحة إزالة الغابات؛ ومكافحة التصحر والجفاف؛ والتنمية المستدامة للجبال؛ والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة؛ وحفظ التنوع الحيوي؛ والإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية؛ وحماية وإدارة المحيطات؛ وحماية وإدارة موارد المياه العذبة؛ والإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السامة؛ والإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة؛ والإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي؛ والإدارة الآمنة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة.

- **القسم الثالث: تعزيز دور الفئات الرئيسة** (الفصول 24-32) يشدد على دور فئات المجتمع الرئيسة في تنفيذ كافة مجالات عمل جدول أعمال القرن 21 وتحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وهم: المرأة؛ والأطفال والشباب؛ والسكان الأصليين؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال ونقاباتهم؛ والمزارعين. كما ويتطرق إلى تعزيز دور التجارة والصناعة والأوساط العلمية والتكنولوجية.

- **القسم الرابع: وسائل التنفيذ** (الفصول 33-40) والذي يتطرق إلى الموارد المالية الضرورية لتمويل برامج جدول أعمال القرن 21؛ ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات؛ وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة؛ وتعزيز التعليم والوعي العام والتدريب؛ والتقنيات الوطنية والتعاون الدولي لبناء القدرات في البلدان النامية؛ والترتيبات المؤسسية الدولية؛ والأدوات والآليات القانونية الدولية؛ والمعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات.

ما هو الاقتصاد الاجتماعي (Social Economy)؟

- الاقتصاد الاجتماعي هو قطاع إداري شعبي وغير ربحي، يقوم على أساس القيم الديمقراطية التي تسعى إلى تحسين ظروف المجتمعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية وفي أحوال كثيرة يركز على الأعضاء المهمشة في هذه المجتمعات.

- يضم قطاع الاقتصاد الاجتماعي عددا من المؤسسات منها الجمعيات التعاونية والجمعيات/المنظمات التطوعية والجمعيات الخيرية ومؤسسات الإغاثة. (European Commission, 2005)

- يعتبر الاقتصاد الاجتماعي هام جدا لأنه: (European Commission, 2005)
  - يركز على مشاركة المواطنين والعمل التطوعي
  - يعزز التضامن والتماسك
  - يوفر إمكانية خلق فرص العمل
  - يعرض السلع والخدمات بمعدلات متاحة

ما هي التجارة العادلة (Fair Trade)؟

- التجارة العادلة هي عبارة عن شراكة تجارية تقوم على أساس الحوار والشفافية والاحترام سعيا إلى تحقيق مساواة أكبر في التجارة الدولية. وهي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تأمين ظروف تجارة أفضل وضمان حقوق المنتجين والعاملين خاصة المهمشين منهم. فهي تسعى إلى حصول المنتجين في الدول الفقيرة على أسعار منصفة وعادلة لمنتجاتهم وكذلك حصول العاملين على أجور عادلة وظروف عمل جيدة مما يمكنهم من تأمين الغذاء لأسرهم بالإضافة إلى تمكينهم من الاستثمار في الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الصرف الصحي وإمدادات المياه الآمنة. (Oxfam, 2001)

- تقوم التجارة العادلة على الأسس التالية:
  - دفع أجر عادل يتناسب مع مستوى المعيشة
  - توفير ظروف عمل صحية وآمنة تتناسب مع البيئة المحلية

- حصول المنتجين المحليين على أسعار منصفة وعادلة لمنتجاتهم
- توفير الدعم الفني والمالي للمنتجين إذا أمكن ذلك
- توفير فرص للموظفين من أجل التقدم
- توفير فرص عمل متساوية لكل الناس، خصوصا المهمشين منهم
- إتباع ممارسات سليمة بيئيا
- تقبل المساءلة العامة
- بناء علاقات تجارية طويلة الأمد
- احترام الهويات الثقافية للمنتجين والمستهلكين

ما المقصود بالتوازن في عملية المشاركة المجتمعية (Participative Balance)؟

- إن التوازن في عملية المشاركة المجتمعية عبارة عن تأسيس عملية ديمقراطية تقوم على أساس المشاركة بهدف تعزيز روح المواطنة داخل المجتمع حيث يتم ذلك من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار المتعلقة بكافة الأمور البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر سلبيا أو إيجابيا على حياتهم.

- فعلى سبيل المثال، قامت بلدية روما 11 في إيطاليا بتطبيق هذه العملية من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار داخل البلدية وذلك عن طريق إقرار الموازنة الخاصة بالبلدية "الموازنة المشتركة" (Participative Budget) وكيفية التعامل مع المصادر المالية المتاحة.

- تم التشديد على أهمية المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار المتعلقة بالقضايا البيئية من خلال المبدأ 10 من إعلان ريو (ملحق 1) وذلك مع ضرورة قيام الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات البيئية على نطاق واسع (الأمم المتحدة، 1997). وفي العام 1998، تم إقرار اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها والتي تعرف باسم اتفاقية آرهوس وذلك خلال المؤتمر الوزاري الرابع "بيئة أوروبا" الذي عقد في آرهوس بالدنمارك. دخلت هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في 30 تشرين أول 2001 وهي تشير من خلال المادة 1 إلى حقوق الفرد في بيئة ملائمة لصته ورفاهيته كما يلي:

"على كل طرف من الأطراف أن يكفل حقوق كل فرد، ذكرا كان أم أنثى، من الجيل الحاضر وأجيال المستقبل في الحصول على المعلومات عن البيئة وأن يكفل مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وذلك للمساهمة في حماية حقوق أفراد المجتمع في العيش في بيئة ملائمة لصحتهم ورفاهيتهم." (الأمم المتحدة، 1998)

ما هو الحكم الرشيد (Good Governance)؟

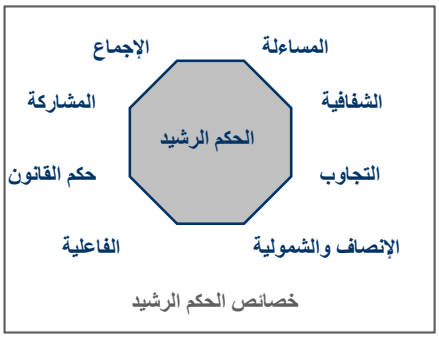

- الحكم الرشيد هو الحكم الذي يمتاز بثماني خصائص أساسية وهي: الإنصاف والشمولية؛ والمشاركة؛ والإجماع؛ والشفافية؛ والمساءلة؛ وحكم القانون؛ والفاعلية؛ والتجاوب. وهو الحكم الذي يضمن تقليل الفساد وإشراك الفئات المهمشة والأشد فقرا وضعفا في عملية صنع القرار وتلبية احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية. (UN ESCAP, 2005)

- الإنصاف والشمولية: توفير الفرصة لمختلف أعضاء المجتمع وخاصة المهمشين منهم على تحسين مستوى رفاهيتهم.
- المشاركة: ضمان إشراك مختلف فئات المجتمع في عملية صنع القرار بحيث تكون هذه المشاركة مدروسة ومنظمة.
- الإجماع: تحقيق تنمية بشرية مستدامة من خلال تركيز الأولويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بإجماع مجتمعي واسع النطاق.
- الشفافية: اتخاذ القرارات وتفعيلها بطريقة تتبع القرانين والأنظمة بالإضافة إلى إتاحة فرص الحصول على المعلومات المتعلقة بهذه القرارات للمتأثرين بها.
- المساءلة: خضوع المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة للمساءلة من قبل المتأثرين من القرارات والأعمال الصادرة عنها. ولا يمكن تفعيل ذلك في غياب حكم القانون والشفافية.
- حكم القانون: توفر إطار قانوني عادل يضمن حماية حقوق الإنسان ويطبق بدون تحيز.
- الفاعلية: تلبية احتياجات المجتمع بطريقة فاعلة تتجنب الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية وتسعى إلى حماية البيئة.
- التجاوب: تلبية احتياجات المجتمع ضمن إطار زمني منطقي.

ما المقصود بالإدارة المستدامة للأراضي؟

- تعتبر الأرض موردا محدودا، في حين أن مواردها الطبيعية تختلف وتتباين مع مرور الزمن بناءا إلى طرق استخدامها وإدارتها. حيث تتعرض هذه الموارد لضغوطات كثيرة ناجمة عن توسع الأنشطة الاقتصادية والاحتياجات البشرية المتزايدة مما يتسبب باستخدام غير مستدام لهذه الموارد وبالتالي تدهور الأراضي. لذا لابد من التوجه نحو الإدارة المستدامة للأراضي وهي:

الإدارة التي تسعى إلى توفير الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة مع ضمان حفظ وتحسين نوعية موارد الأرض من تربة ومياه وهواء. فهي بذلك تشمل كافة التقنيات والسياسات والنشاطات التي

تهدف إلى تحقيق التكامل بين مبادئ التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وبين الاعتبارات البيئية من جهة أخرى وذلك من أجل: (Smyth and Dumanski, 1993)

- تحسين الإنتاج والمحافظة عليه (الإنتاجية)
- تقليل مستوى مخاطر الإنتاج وتحسين مقدرة التربة على مواجهة عمليات التدهور (الاستقرار والمرونة)
- المحافظة على إمكانيات الموارد الطبيعية ومنع تدهور التربة ونوعية المياه (الحماية)
- ضمان الجدوى الاقتصادية (الجدوى)
- ضمان القبول الاجتماعي وضمان المساواة في الحصول على الفوائد الناجمة عن تحسين إدارة الأراضي (القابلية والمساواة)

- ويتطرق الفصل 10 من جدول أعمال القرن 21 إلى النهج المتكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي الذي يضم العناصر التالية: (الأمم المتحدة، 1992)
  - سياسات لدعم الاستخدام الأمثل للأراضي والإدارة المستدامة لمواردها
  - نظم معلومات تساند عملية اتخاذ القرار حول استخدام الأراضي وإدارتها
  - نظم وأدوات لتخطيط وإدارة وتقييم الأراضي ومواردها
  - آليات تنسيق بين المؤسسات التي تعنى باستخدام الأراضي وإدارة مواردها لتسهيل التكامل بين الاهتمامات القطاعية والاستراتيجيات
  - برامج تعمل على تسهيل المشاركة الفاعلة لكافة الأطراف المؤثرة والمتأثرة بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام وإدارة الأراضي على الصعيد المحلي
  - حملات توعية تهدف إلى تنبيه وتثقيف المواطنين حول أهمية الإدارة المتكاملة للأراضي ومواردها والدور الذي يستطيع أفراد المجتمع والفئات الاجتماعية أداءه

ما المقصود بالزراعة المستدامة؟

- الزراعة المستدامة عبارة عن نظام زراعي متكامل لا يؤمن الأمن الغذائي فقط من خلال زيادة الإنتاج ولكن يساعد السكان على إرضاء طموحاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحماية وصون قاعدة الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المستقبلية. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2006)

- استنادا إلى الفصل 14 من جدول أعمال القرن 21، تقوم الزراعة المستدامة على عدة مبادئ هي: (الأمم المتحدة، 1992)
  - الاستخدام الرشيد للمصادر المتجددة و/أو تلك القابلة لإعادة التدوير
  - الحفاظ على توازن الأنظمة الطبيعية وحمايتها لضمان استمرارية تجدد المصادر الطبيعية وذلك من خلال تعزيز الزراعة العضوية وتطبيق إجراءات المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية واستخدام نمط الزراعة المتداخلة.

- المحافظة على الأصول البلدية من بذور وأصناف حيوانية بلدية مختلفة
- تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات من خلال توفير قرص عمل مستدامة ولائقة ومن خلال تحسين عائدات التسويق
- احترام العادات والتقاليد لكافة أفراد المجتمع

ما المقصود بالإدارة المستدامة للمياه؟

- استنادا إلى الفصل 18 من جدول أعمال القرن 21، تسعى الإدارة المستدامة للمياه إلى الحفاظ على إمدادات كافية من المياه بنوعية جيدة، الآن وفي المستقبل، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الوظائف الهيدرولوجية والبيولوجية والكيميائية للأنظمة البيئية. (الأمم المتحدة، 1992)

- الإدارة المتكاملة للمياه (Integrated Water Resources Management) تتعامل مع الماء على أنه جزءا لا يتجزأ من النظام البيئي ومصدرا طبيعيا وسلعة اقتصادية واجتماعية تتحدد طبيعية استخدامها على أساس كميتها ونوعيتها. (الأمم المتحدة، 1992)

- يمكن للسلطات المحلية المساهمة بحماية وإدارة المصادر المائية من خلال الإجراءات التالية:
  - ضمان التزويد بمياه شرب مأمونة
  - ضمان التزويد بمرافق صحية
  - وضع لوائح تنفيذية واتفاقيات محلية لإدارة النفايات الصلبة والمياه العادمة ومياه الأمطار
  - اعتماد استراتيجيات لإدارة الطلب على المياه بما في ذلك تجميع وإعادة استخدام مياه الأمطار، وصيانة شبكات تزويد المياه لضبط التسرب، ووضع تسعيرة للمياه وذلك للتشجيع على المحافظة على هذا المصدر
  - تعزيز تعليم السكان المحليين حول الاستخدام الأمثل للمياه
  - تنسيق النشاطات والأعمال بين الأقسام المختلفة داخل البلدية وذلك حتى لا تتضارب نشاطات أحد الأقسام مع قسم آخر وتؤثر عليه سلبا
  - التفاعل والعمل مع السلطات المحلية المجاورة والتي تتشارك في المستجمع المائي نفسه
  - اتخاذ دورا حيويا في تطوير السياسات والاستراتيجيات المائية الوطنية والإقليمية من خلال المشاركة الفاعلة مع السلطات الوطنية المختصة بذلك
  - تطوير قاعدة بيانات حول استهلاك المياه وممارسات الإدارة
  - تطوير خطة عمل محلية للمياه
  - مساندة تشكيل جمعيات تدعى "جمعيات مستخدمي المياه" وذلك لتحقيق إدارة محلية فعالة لمصادر المياه

ما المقصود بالإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمياه العادمة؟

- إن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة والمياه العادمة لا ترتكز فقط على التخلص المأمون من النفايات الناتجة واسترجاعها وإنما تسعي إلى معالجة جذور المشكلة من خلال العمل على تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. واستنادا إلى الفصل 21 من جدول أعمال القرن 21، تتبنى هذه الإدارة إطار عمل يرتكز على أربعة مجالات رئيسة، هي: (الأمم المتحدة، 1992)
  - تقليل النفايات إلى الحد الأدنى
  - زيادة إعادة استخدام النفايات وتدويرها
  - تعزيز التخلص السليم من النفايات ومعالجتها
  - توسيع تغطية خدمة النفايات

- ويوضح الشكل التالي ترتيب الخيارات البديلة لإدارة النفايات من حيث الأفضلية وذلك استنادا إلى التوجهات الدولية:

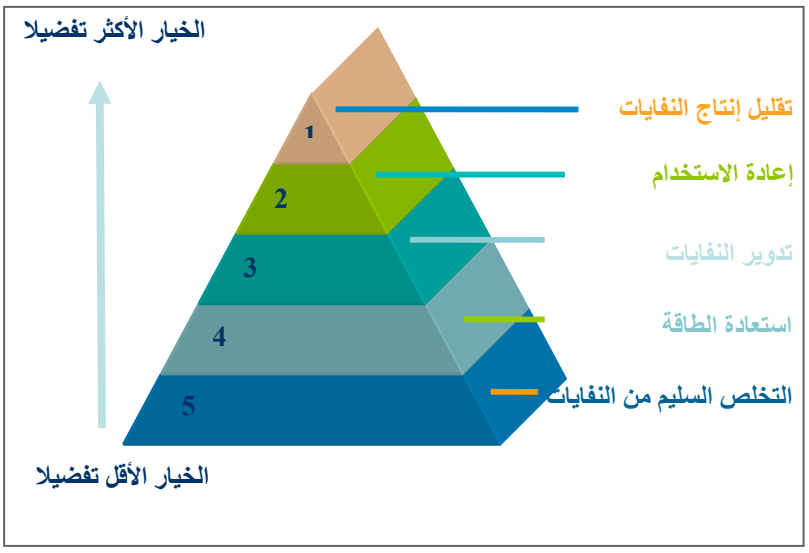

- ويتطلب تطبيق الخيارات السابقة لإدارة النفايات، تحقيق الأمور التالية:
  - توفر المعلومات المتعلقة بكمية النفايات ونوعيتها والتغيرات التي تطرأ عليها
  - تثقيف ورفع مستوى وعي المواطنين
  - تنمية الموارد البشرية
  - تعزيز عملية فصل النفايات عند المصدر
  - تقديم الحوافز لتشجيع الأفراد والصناعات والمؤسسات والمنشآت التجارية على التعامل مع النفايات كمورد ثمين يمكن إعادة استخدامه وتدويره
  - توفر مصادر التمويل

- إيجاد أسواق للسلع المعاد تدويرها
- تفعيل القانون
- وضع برامج بحث نموذجية لاختبار وتقييم مختلف خيارات إعادة استخدام وتدوير ومعالجة النفايات الصلبة والمياه العادمة
- اعتماد الخيارات السليمة بيئيا والمجدية اقتصاديا والمقبولة اجتماعيا لإدارة النفايات
- وضع معايير ومقاييس لنوعية معالجة النفايات والتخلص منها
- توسيع تغطية خدمة النفايات
- يجب أن تشكل سياسات تقليل وإعادة استخدام وتدوير النفايات جزءا لا يتجزأ من برامج إدارة النفايات على الصعيدين الوطني والمحلي
- وضع نظام مستقل لجمع والتخلص من النفايات الصناعية والطبية

ما المقصود بأنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة المستدامة؟

- أنماط الاستهلاك وأساليب المعيشة المستدامة هي تلك التي تتسم بالمسئولية وتتبع ما يلي:
  - تجنب و/أو تقليل إنتاج النفايات
  - زيادة إعادة الاستخدام والتدوير
  - إدارة ومعالجة النفايات بما يتوافق مع أفضل المعايير لحماية الموارد الطبيعية ومنع تلوثها
  - تجنب الاستهلاك غير الضروري من الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة
  - الاستخدام الرشيد للمياه
  - استهلاك المنتجات العضوية ومنتجات التجارة العادلة

ما هو جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

من أين جاءت فكرة جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

- يطالب جدول أعمال القرن 21 السلطات المحلية، والتي هي "المستوى الحكومي الأقرب إلى الشعب"، بأخذ عدة إجراءات لتنفيذ خطة العمل العالمية هذه عن طريق الدخول في عملية تشاور مع المواطنين والمنظمات المحلية والمؤسسات الخاصة واعتماد **"جدول أعمال محلي للقرن 21"** من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

جدول الأعمال المحلي للقرن 21

جدول الأعمال المحلي للقرن 21 عبارة عن خطة عمل محلية للاستدامة يتم تطويرها من قبل المجلس المحلي ضمن مشاركة مع المواطنين والمنظمات المحلية من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال القرن 21 وخلق مجتمعات أكثر استدامة من اليوم.

- أوضح الفصل 28 من جدول أعمال القرن 21، والذي يحمل عنوان "مبادرات السلطات المحلية في مجال دعم جدول أعمال القرن 21"، الدور الحيوي للسلطات المحلية في توطين جدول أعمال القرن 21 وتحقيق أهدافه كما يلي: (الأمم المتحدة، 1992)
  - الكثير من المشاكل والحلول التي يعالجها جدول أعمال القرن 21 لها جذور في الأنشطة المحلية وبالتالي فإن مشاركة وتعاون السلطات المحلية ستكون عاملا محددا في تحقيق أهدافه.
  - السلطات المحلية هي الجهة التي تقوم بإنشاء المخطط الهيكلي الأساسي - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – وتعمل على تفعيله والمحافظة عليه، والإشراف على عمليات التخطيط، ووضع سياسات وأنظمة بيئية محلية، والمساعدة في تنفيذ سياسات بيئية وطنية وشبه وطنية.
  - للسلطات المحلية دورا أساسيا في تثقيف وتحفيز عامة الشعب من أجل الاستجابة لمطالبتها بتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي.

ما هي الجهات التي تعزز جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

- منذ عام 1990، قام المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية بالعمل على تحسين قدرات الحكومات المحلية من أجل خلق مجتمعات أكثر استدامة. كما وترأس هذا المجلس المبادرة الدولية التي تعرف باسم "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" وذلك لتنظيم البلديات حول مبادرات الاستدامة ومساندتهم في إعداد جدول أعمال محلي للقرن 21 خاص بهم (Quaid, A., 2002).

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية عبارة عن مؤسسة دولية تضم في عضويتها عدد من الحكومات المحلية من مختلف أنحاء العالم حيث تهدف إلى منع وحل المشاكل البيئية من خلال الأعمال والنشاطات المحلية. وللحصول على مزيد من المعلومات حول المجلس، يمكن زيارة الموقع الالكتروني الخاص به وهو: www.iclei.org

- ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف برنامج "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" باسم "مجتمعات 21" وهو مخصص للعمل مع الحكومات الأمريكية المحلية لتطوير سياسات خاصة بالبلديات تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والبيئية، وتحسين نوعية الحياة داخل المجتمع وتحقيق الرخاء الاقتصادي (Quaid, A., 2002).

- أما في أوروبا:

1994 قام المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية بإطلاق برنامج "جدول الأعمال المحلي للقرن 21" من خلال المؤتمر الأوروبي الأول عن المدن والبلدات المستدامة الذي عقد في مدينة البورج في الدنمارك بالتعاون مع مدينة البورج والمفوضية الأوروبية عام 1994:

- انبثق عن هذا المؤتمر حملة المدن والبلدات الأوروبية المستدامة التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي ودعم السلطات المحلية الأوروبية في تطوير وتنفيذ السياسات وخطط العمل الملائمة لذلك.
- تم إقرار ميثاق المدن والبلدات الأوروبية نحو الاستدامة، المعروف باسم ميثاق البورج، والذي تم فيه اعتماد عملية "جدول الأعمال المحلي للقرن 21".

2004

قامت السلطات المحلية الأوروبية بتبني "التزامات البورج"، وذلك خلال المؤتمر الأوروبي الرابع عن المدن والبلدات المستدامة الذي عقد عام 2004 (ملحق 2). فمن خلال هذه الالتزامات، قامت السلطات المحلية الأوروبية بتأكيد رؤيتها المشتركة حول المستقبل المستدام لمجتمعاتها والتي تنص على: (City of Aalborg, 2004)

"تتمثل رؤيتنا بمدن وبلدات شاملة ومزدهرة وخلاقة ومستدامة تعمل على توفير نوعية حياة جيدة لجميع المواطنين وتسهيل مشاركتهم في جميع نواحي الحياة الحضرية."

ما هي عناصر جدول الأعمال المحلي للقرن 21؟

- تمثل عملية تطوير جدول الأعمال المحلي للقرن 21 خطوة أساسية في إحراز تقدم نحو الاستدامة وذلك لأنها تتم ضمن مشاركة مجتمعية مع السلطة المحلية وتتضمن عناصر جوهرية تشكل الأساس لتحقيق مجتمع أكثر استدامة. ويجب أن يستند جدول الأعمال المحلي للقرن 21 إلى الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية الحالية من أجل دمج الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية بصورة أفضل. وعناصر جدول الأعمال المحلي للقرن 21 هي:

1) **تقييم** للأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة في المجتمع إضافة إلى تقييم القدرات المؤسساتية في مجال تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة.

2) **رؤية** المواطنين العامة المشتركة حول استدامة مجتمعهم اليوم بحيث يتم صياغتها من خلال مشاركة مجتمعية تتضمن مختلف شرائح وقطاعات المجتمع.

3) **غايات الاستدامة** لمجالات الاهتمام الرئيسة والتي تستند إلى نتائج التقييم وتتماشى مع التوجه العام الذي تم تحديده من خلال رؤية المواطنين المشتركة حول استدامة مجتمعهم.

4) **أهداف الاستدامة** والتي تحدد بناءا على مدى التزام السلطة المحلية بتحقيق غايات الاستدامة لمجالات الاهتمام الرئيسة ضمن مدة زمنية محددة.

5) **الأعمال والمشاريع** التي من شأنها أن تساهم بتحقيق غايات وأهداف الاستدامة التي تم تحديدها.

6) **آليات للتنفيذ** والتي تعطي تفصيلا واضحا عن الجهات المسئولة عن تنفيذ الأعمال والمشاريع المقترحة، وعن المشاريع ذات الأولوية والجدول الزمني للتنفيذ والمصادر المقترحة للتمويل.

7) **آليات للمراقبة** والتي تعطي تفصيلا عن كيفية مراقبة تقدم عملية تنفيذ خطة العمل وتقييمها.

ما هي الغايات الإنمائية للألفية؟

- إن الغايات الإنمائية للألفية هي عبارة عن مجموعة من الأهداف المحددة زمنيا والقابلة للقياس اتفق عليها عالميا في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية الذي عقد في أيلول 2000 من أجل مكافحة الفقر المدقع بمختلف أبعاده- الفقر الناتج عن قلة الدخل اليومي والجوع والمرض وعدم وجود المأوى المناسب والاستبعاد - وتحقيق المساواة بين الجنسين والتعليم والتنمية المستدامة. وهي أيضا تمثل حقوق الإنسان الأساسية المتمثلة بحق كل فرد على كوكب الأرض بالصحة والتعليم والمأوى والأمن. وتتمثل هذه الغايات بما يلي: (مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005)
  - **الغاية 1:** القضاء على الفقر المدقع والجوع
  - **الغاية 2:** تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
  - **الغاية 3:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
  - **الغاية 4:** تخفيض معدل وفيات الأطفال
  - **الغاية 5:** تحسين الصحة النفاسية
  - **الغاية 6:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
  - **الغاية 7:** كفالة الاستدامة البيئية
  - **الغاية 8:** إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

القسم الثاني: السياسات والاستراتيجيات الوطنية

المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية

- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الوطنية الفلسطينية، التي استبدلت حاليا بوزارة التخطيط، بوضع المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية عام 1998، حيث ركز المخطط على وضع إطار عام لاستخدامات الأراضي وحماية المصادر الطبيعية، ضمن رؤية تنموية شاملة، آخذة بعين الاعتبار الوضع الجيوسياسي والأولويات التنموية وخاصة العمرانية منها، وعلاقة هذه كلها مع التغير السكاني المتوقع.

- **الهدف الرئيسي من المخطط** (Ministry of Planning and International Cooperation, 1998)
  - تعريف الأسس والقواعد اللازمة لإستراتيجية شاملة لتطوير الأرض ومواردها مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
  - توضيح آثار التطوير الحضري والريفي على المصادر الطبيعية الوطنية

- **الأهداف التفصيلية المتعلقة باستخدامات الأرض** (Ministry of Planning and International Cooperation, 1998)
  - توفير توجيهات للتطوير الفيزيائي للأرض "تحفيز برامج ومشاريع الاستثمار"
  - توفير خطة لتقسيم الأراضي لحمايتها وضمان التطوير المستقبلي لها
  - توفير توجيهات لسلطات التخطيط المحلية لإدارة استخدامات الأراضي في الأمور ذات البعد الوطني

- **المصادر الطبيعية** (Ministry of Planning and International Cooperation, 1998)

يجب ترشيد التمدد العمراني للتجمعات السكانية المختلفة وتوفير الخدمات الإقليمية والمواصلات والبنية التحتية ومناطق للتنمية الصناعية والتجارية والسياحية، وكذلك تحديد المناطق التي تستوجب الحماية كالمحميات الطبيعية والمصادر الطبيعية الهامة والمناطق الزراعية والمناطق المخصصة للأنشطة السياحية والترفيهية، وذلك اعتمادا على مخطط حماية المصادر الطبيعية لعام 1995.

- حفظ المصادر الطبيعية "كالأراضي الزراعية" واستخراج الثروات الطبيعية منها والمحافظة على المصادر المائية ومناطق تجمع المياه وعدم إعطاء الرخص فيها
- تحديد وسائل تخطيطية موجهة نحو تطوير منتظم يأخذ بعين الاعتبار تقييم الأثر البيئي
- عرض بدائل لنقل النشاطات المسببة للتلوث لمناطق أقل حساسية للجانب البيئي "مناطق صناعية خاصة" " تم تخصيص 258 كم^2 من الأرض لخطط التطوير الحضري المستقبلية، 50كم^2 منها كمناطق صناعية خاصة نصيب محافظة بيت لحم منها صفر".
- تطوير مواصفات فلسطينية بيئية للحد من مسببات التلوث

خطة التنمية متوسطة المدى 2005- 2007

- قامت وزارة التخطيط الفلسطينية وبالتعاون مع مختلف الوزارات المعنية بإعداد خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007 والتي تهدف بشكل عام إلى معالجة الفقر بطريقة مستدامة وذلك من خلال توفير إطار عمل ينقل السلطة الوطنية الفلسطينية ومساعدات المانحين من الإغاثة الطارئة إلى خلق فرص العمل، والانتعاش، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التأكيد على إدماج المرأة في هذه العملية. كما وتهدف هذه الخطة إلى الحد من البطالة، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتفعيل مؤسسات الدولة. وتتبع الخطة إستراتيجية مركزية تضم ما يلي: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005)
  - ربط الإغاثة القصيرة المدى باحتياجات التنمية على المدى الطويل
  - تعزيز قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة المساعدات وتنسيقها والإشراف عليها
  - توجيه تدخلات المانحين نحو تحريك الموارد الوطنية وتوزيعها
  - بناء قدرات القطاع العام من أجل تعزيز القدرة على التخطيط للتنمية

- ولخطة التنمية متوسطة المدى أربعة برامج وطنية كما هو موضح في الجدول التالي:

البرامج الوطنية	مقترحات البرامج
1. تأمين الحماية الاجتماعية	استمرار المساعدات الغذائية والنقدية
	خلق فرص عمل والدعم الطارئ للبلديات
	إعادة تأهيل الأسرى
	التنمية البشرية التعليمية والثقافية
	تنمية الموارد الصحية
2. الاستثمار في الرأسمال الاجتماعي والبشري والمادي	المرافق التعليمية (الحفاظ على بنية تحتية تعليمية تفي بالطلب الحالي والمستقبلي).
	المرافق الصحية (الحفاظ على البنية التحتية الصحية وبناء بنية جديدة لتلبية الارتفاع في الطلب).
	المواصلات وعلى وجه التحديد شبكات الطرق (إعادة تأهيل الطرق الداخلية وإقامة طرق زراعية وجدران استنادية وإشارات ضوئية وإشارات السير).
	الطاقة (إعادة تأهيل أجزاء من نظام توزيع الكهرباء وتطوير شبكات الإرسال وتخفيض نسبة الفاقد في الإرسال ولإقامة بنية تحتية إضافية للتخفيف من الاعتماد على إسرائيل)
	المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة (إعادة تأهيل مكبات النفايات والينابيع والآبار والشبكات، وبناء مرافق جديدة لتوسيع نطاق الخدمات وتحسين نوعية

	المياه وإدخال المرافق التي تمكن من إعادة الاستخدام.)
	السلطة الوطنية الفلسطينية والمباني العامة (بناء أبنية للبلديات والمحتكم ومراكز الخدمات الاجتماعية ودوائر الترخيص،...)
	الآثار والتراث الثقافي وإدارة الأراضي
	إدماج المستوطنات الإسرائيلية بعد "الفصل"
	بناء المناطق الصناعية المشتركة
	بناء ميناء غزة البحري
	إعادة بناء مطار غزة الدولي
	نقاط العبور
	المشاريع الإستراتيجية والبنية التحتية الوطنية (تمديد أنابيب الغاز وبناء شبكة لمترو الأنفاق،....)
	مصانع التحلية (بناء مصنع لتحلية المياه في غزة.)
	إعادة تأهيل المباني العامة
	إعادة تأهيل الطرق
3. الاستثمار في مؤسسات الحكم الجيد	الإصلاح الحكومي في السلطة الوطنية الفلسطينية (توضيح أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة بما فيها القضاء وتقوية القدرات الإدارية وتحسين إجراءات عمليات الشراء العام وتحديث نظام الرقابة المالية والاستثمار في الموارد البشرية.)
	بناء المؤسسات (إصلاح وتطوير القوانين والمؤسسات اللازمة لتحقيق إدارة فاعلة وشفافة.)
	التزود بالمواد والتجهيزات
4. خلق البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص	القروض والمنح للشركات (تحسين قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتركيز على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الغذائية، والألبسة والمنسوجات، والصناعات الدوائية، والحجر والرخام.)
	المناطق الصناعية الداخلية
	تطوير وبناء قدرات القطاع الخاص (تشجيع التجارة وتحديث الصناعة...)
	إعادة تأهيل المباني الخاصة
	إعادة تأهيل الأراضي الزراعية الخاصة
	إعادة تأهيل الأصول، من غير المباني: المملوكة للقطاع الخاص

السياسة المائية الوطنية

- تتبع السياسة المائية الفلسطينية عدة مبادئ هي: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003)

1) تعتبر جميع مصادر المياه ملكاً عاماً
2) يتمتع الماء بقيمة فريدة للحياة والصحة الإنسانية، ويتمتع جميع المواطنين بحق الحصول على مياه ذات جودة جيدة للاستهلاك الخاص، وبأسعار معقولة
3) يتوجب أن تكون عملية تزويد المياه والتنمية المحلية في مجالي الصناعة والزراعة منسجمة مع المصادر المائية المتاحة واستناداً إلى مبادئ التنمية المستدامة
4) تتمتع مصادر المياه بقيم اجتماعية، وبيئية واقتصادية
5) يجب أن تكون عملية تطوير وإدارة المصادر المائية في فلسطين منسقة على المستوى الوطني، وأن يجري تنفيذها على المستوى المحلي المناسب
6) يتوجب أن تتولى جهة واحدة مسؤولية إدارة قطاع المياه الوطني مع التشديد على فصل المسؤوليات المؤسسية للمهام التنظيمية والمهام ذات العلاقة بسياسة المياه عن المهام ذات العلاقة بخدمات تزويد المياه
7) يتوجب التحقق من المشاركة العامة في إدارة قطاع المياه
8) يتوجب أن تضمن إدارة المياه على كافة المستويات وجود تكامل بين النوعية والكمية
9) يتوجب إحداث تكامل بين إدارة المياه ومياه الصرف الصحي على كافة المستويات الإدارية
10) يتوجب أن يكون التطوير الأمثل لمصادر المياه مدعماً بإدارة منسقة للطلب على المياه
11) يتوجب التحقق من حماية المصادر المائية والسيطرة على التلوث، ومن أجل ضمان هذه الحماية فإنه يتوجب تطبيق مبدأ "الملوث يتحمل تبعات تلويث هذه المصادر"
12) يتوجب تعزيز الحفاظ على المصادر المائية والاستخدام الأمثل للمياه
13) متابعة المصالح الفلسطينية من حيث نيل الحقوق المائية من المصادر المشتركة مع دول أخرى
14) تعاون الحكومة مع جهات إقليمية وغير إقليمية لتشجيع الاستخدام الأمثل للمصادر المائية، من أجل إيجاد وتطوير مصادر جديدة وإضافية، وجمع المعلومات والبيانات المناسبة ومشاركة الآخرين بها

إستراتيجية إدارة المصادر المائية

- تتمثل **رسالة سلطة المياه الفلسطينية** بما يلي: "تنمية وتطوير المصادر المائية والحفاظ عليها بشكل مستدام وفقا لأسس بيئية متينة من خلال إدارة ناجحة ومنصفة". (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003)

- قامت سلطة المياه الفلسطينية بإعداد إستراتيجية إدارة المصادر المائية عام 1999 وذلك لتبني وتطبيق مبادئ السياسة المائية الفلسطينية. ولقد أكدت الإستراتيجية على أهمية بناء إطار شامل للإدارة المستدامة لمصادر المياه الفلسطينية وذلك من خلال العناصر الرئيسة التالية: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003)
  - ضمان السيادة وصيانة الحقوق المائية الفلسطينية

- تقوية وتعزيز السياسات والأنظمة المائية الوطنية
- بناء القدرة المؤسسية وتنمية المصادر البشرية
- تحسين الخدمات المعلوماتية وتقييم المصادر المائية
- تنظيم وتنسيق استثمارات وعمليات متكاملة في قطاع المياه والصرف الصحي
- تطبيق معايير السيطرة في تلوث المياه وحماية المصادر المائية
- بناء الوعي العام والمشاركة الجماهيرية
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

- سيتم العمل بهذه الإستراتيجية كأساس عام للخطط والمشاريع المستقبلية المتعلقة بقطاع المياه مع الحفاظ على الهدف الأساسي الذي يضمن التنمية وتطوير المصادر المائية بشكل مستدام وفقا لأسس بيئية متينة من خلال إدارة ناجحة ومنصفة لمصادر المياه. (Palestinian National Authority, 1999)

- أعطت الإستراتيجية الأولوية لموضوع الطلب على المياه للأغراض البلدية والصناعية من حيث الكمية والنوعية مع التركيز على الطلب على المياه للأغراض المنزلية وذلك استنادا إلى المبدأ الثاني للسياسة المائية الفلسطينية.

- أعطت الإستراتيجية أهمية قصوى للمياه العادمة باعتبارها مصدرا للمياه حيث شددت على جمع ومعالجة المياه العادمة حسب المواصفات والمعايير المطلوبة ومن ثم إعادة استخدامها بطرق فعالة. ومن الإستراتيجيات المقترحة هنا: (Palestinian National Authority, 1999)

- **إستراتيجية جمع المياه العادمة:** إعطاء الأولوية من حيث توفير شبكات للصرف الصحي للمجتمعات التي يتعدى عدد سكانها 15000 نسمة ومن ثم لتلك التي يبلغ عدد سكانها 5000 نسمة.
- **إستراتيجية معالجة المياه العادمة:**

1) إنشاء محطات معالجة مركزية
2) اختيار مواقع هذه المحطات بحيث تتناسب مع إعادة استخدام المياه المعالجة لري الأراضي الزراعية للتقليل من تكاليف الإنشاء والتشغيل المتعلقة بنقل المياه لأماكن إعادة الاستخدام
3) توفير معالجة من الدرجة الثالثة للتمكن من إعادة استخدام المياه المعالجة في ري المزروعات التي تؤكل غير مطبوخة

الإستراتيجية البيئية الفلسطينية

- قامت وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، التي استبدلت حاليا بسلطة جودة البيئة، وبالتعاون مع وكالة التنمية الهولندية بإعداد الإستراتيجية البيئية الفلسطينية عام 1999. (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2001)

- تهدف الإستراتيجية إلى تحديد وتحليل المشاكل البيئية الرئيسة ومسبباتها في فلسطين، بالإضافة إلى تحديد الأهداف البيئية واقتراح سلسلة من الإجراءات ذات الأولوية والتي من شأنها إنجاز هذه الأهداف. تمتد الفترة الزمنية لهذه الإستراتيجية حتى عام 2010. (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2001)

- أبرزت الإستراتيجية تسعة مواضيع بيئية بحاجة إلى معالجة، حيث تم تحديد أهميتها كما هو موضح في الجدول التالي: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2001)

	المواضيع البيئية	
الأهمية (الأولوية)	الضفة الغربية	قطاع غزة
عالية	1) استنزاف المصادر المائية	1) استنزاف المصادر المائية
	2) تدهور جودة المياه	2) تدهور جودة المياه
	4) تدهور الأراضي	6) تلوث الشاطئ والبحر
متوسطة	3) استنزاف المصادر الطبيعية	3) استنزاف المصادر الطبيعية
	5) تلوث الهواء والضوضاء	4) تدهور الأراضي
	7) تدهور الطبيعة والتنوع الحيوي	7) تدهور الطبيعة والتنوع الحيوي
متدنية	8) تشويه المشهد العام والتشوه الجمالي	5) تلوث الهواء والضوضاء
	9) التهديدات للتراث الثقافي والحضاري	8) تشويه المشهد العام والتشوه الجمالي
		9) التهديدات للتراث الثقافي والحضاري

- تشتمل الإستراتيجية على أحد عشر عنصرا استراتيجيا تختلف من حيث أهميتها ودرجة إلحاحها كما هو موضح في الجدول التالي: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2001)

الأولوية	عناصر الإستراتيجية	الأولوية	عناصر الإستراتيجية
1	إدارة المياه العادمة	6	تخطيط استعمالات الأراضي
2	إدارة مصادر المياه	6	التوعية الجماهيرية والمعلومات العامة
3	إدارة النفايات الصلبة	6	الرصد ودراسات وإدارة قاعدة المعلومات
4	إدارة الزراعة والري	6	المعايير البيئية
5	التحكم بالتلوث الصناعي	6	المواضيع البيئية (4-9)
		6	القضايا السياسية العالمية

- أعطت الإستراتيجية الأولوية القصوى لإقامة نظام فعال ومتكامل لإدارة المياه العادمة حيث يشتمل على: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2001)
  - إنشاء محطات معالجة مركزية وتصميمها بطاقات إنتاجية قصوى بحيث يتم التقليل من عدد محطات المعالجة المطلوبة.
  - السعي لتحقيق الحد الأقصى من التغطية من خلال ربط المنازل بشبكات المجاري.
  - تصميم بدائل أخرى لتجميع وتصريف المياه العادمة في المناطق التي يتعذر وصلها بشبكات المجاري.
  - السعي لأن تكون جودة المياه العادمة الداخلة إلى محطات المعالجة مقبولة حتى تتم معالجتها بشكل فعال.
  - وضع أنظمة خاصة بمعالجة أو التخلص من الحمأة الناتجة عن محطات معالجة المياه العادمة.
  - معالجة المياه العادمة الصناعية جزئيا أو كليا حتى تطابق جودتها المواصفات والمعايير.
  - تطوير مواصفات وتوجيهات لاختيار تكنولوجيا معالجة المياه العادمة والمواقع المناسبة لمحطات المعالجة.
  - وضع المعايير الخاصة بجودة المياه العادمة الداخلة والخارجة من محطات المعالجة.
  - تأسيس نظام يمكن من استعادة تكلفة إدارة المياه العادمة.

- أعطت الإستراتيجية أولوية عالية لإقامة نظام فعال ومتكامل لإدارة النفايات الصلبة حيث يشتمل على: (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2001)
  - وضع نظام لجمع ونقل المخلفات المنزلية والصناعية غير الخطرة بحيث يشمل تغطية جغرافية بنسبة تصل إلى 100%.
  - إنشاء مكبات صحية للنفايات غير الخطرة بحيث تكون فعالة من حيث مسافة النقل وإدارة التشغيل. ويقدر بأن هناك حاجة لخمسة مواقع في الضفة الغربية.
  - إن الطرق الأخرى للتخلص من النفايات كفصلها أو تحويلها إلى سماد عضوي أو حرقها أو إعادة تدويرها لا تعتبر ملائمة بل وعديمة الجدوى على المدى القصير. ولكن يمكن أخذ إجراءات المعالجة البديلة هذه في الاعتبار بعد أن تثبت فعالية المكبات الصحية.
  - منع حرق النفايات الصلبة في الهواء الطلق، سواء في أماكن التجميع أو المكبات.
  - وضع نظام فعال لإدارة النفايات الصلبة مع البلديات.
  - وضع نظام لجمع والتخلص من النفايات الصلبة الصناعية الخطرة وبعض المخلفات المنزلية الخطرة ومخلفات المستشفيات المعدية.
  - تطوير نظام لاستعادة التكلفة ونظام للإدارة المؤسسية لقطاع النفايات الصلبة.
  - إغلاق المكبات العشوائية الحالية.
  - إزالة النفايات الملقاة عشوائيا في المناطق الحضرية والريفية وحظر مثل هذه الممارسات
  - وضع أنظمة لمراقبة وتنفيذ الإجراءات المقترحة سابقا.
  - وضع تعريف للمواد الخطرة، وسن تشريعات وأنظمة حول كيفية إنتاج ومعالجة وخزن ونقل وتصريف المواد الخطرة.

السياسة الزراعية الوطنية

- تم عقد المؤتمر الفلسطيني الأول للسياسات الزراعية واستراتيجياتها عام 1999 وقد حدد المؤتمر الأهداف التالية:
  - الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية
  - تنمية وتطوير الريف الفلسطيني
  - زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي في كافة الأسواق
  - تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية والريفية
  - تدعيم وتقوية البناء المؤسسي والأطر القانونية للزراعة وتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى الخدمات وتحقيق كفاءة أكبر في تقديم الخدمات
  - تشجيع التعاون والتكامل الزراعي وتفعيل الدور الفلسطيني في الاجتماعات والمنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالزراعة والغذاء

- تبنت السياسات الزراعية الوطنية الإجراءات التالية من أجل تحقيق زراعة وتنمية ريفية مستدامة:

الموارد الطبيعية	الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وحمايتها وزيادتها
	الإدارة المثلى لمياه الري
	المحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي والتنوع الحيوي البري
التمويل الزراعي والريفي	تطوير نظام للتمويل الزراعي والريفي
	تطوير نظام للتامين الزراعي
الإنتاج النباتي والحيواني	العمل على زيادة إنتاجية الوحدة وربحيتها
	تنوع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأنظمة الزراعية المتكاملة
المحافظة على الأصول والسلالات الوراثية	
التسويق والتجارة الزراعية والتصنيع:	توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار مناسبة
	توفير الخدمات التنظيمية وخدمات البنية التحتية
	تسهيل حركة التجارة الزراعية
	تشجيع قيام صناعات زراعية وغذائية

ملحق 1: مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية

يضم إعلان ريو بشان البيئة والتنمية 27 مبدأ تستهدف توجيه المجتمع الدولي في جهوده لتحقيق التنمية المستدامة. وتوضح هذه المبادئ حق الناس في التنمية ومسؤوليتهم تجاه حماية البيئة المشتركة. ويصرح إعلان ريو بأن السبيل الوحيد لتحقيق تقدم اقتصادي على المدى البعيد هو بربطه مع الحماية البيئية. ومبادئ ريو هي: (الأمم المتحدة، 1997)

المبدأ 1: يقع البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.

المبدأ 2: تملك الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، الحق السيادي في استغلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسئولة عن ضمان عدم تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا لبيئة دولة أخرى أو لمناطق واقعة خارج حدود ولايتها الوطنية.

المبدأ 3: إن الحق في التنمية يجب أن ينفذ على نحو يكفل بشكل منصف الالتزام بالاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

المبدأ 4: من أجل تحقيق تنمية مستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

المبدأ 5: تتعاون جميع الدول وجميع الشعوب في المهمة الأساسية المتمثلة في إزالة الفقر كشرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، بغرض الحد من أوجه التفاوت في مستويات المعيشة وتلبية احتياجات غالبية شعوب العالم على وجه أفضل.

المبدأ 6: تمنح أولوية خاصة لحالة البلدان النامية واحتياجاتها الخاصة لاسيما أقل البلدان نموا وأضعفها بيئيا. وينبغي للإجراءات الدولية المتخذة في ميدان البيئة والتنمية أن تتناول أيضا مصالح واحتياجات جميع البلدان.

المبدأ 7: تتعاون الدول، بروح من المشاركة العالمية، في حفظ وحماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض.

المبدأ 8: من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب، ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديموغرافية الملائمة.

المبدأ 9: ينبغي أن تتعاون الدول في تعزيز بناء القدرة الذاتية على التنمية المستدامة بتحسين التفاهم العلمي عن طريق تبادل المعارف العلمية والتكنولوجية، وبتعزيز تطوير التكنولوجيات وتكييفها ونشرها ونقلها، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والابتكارية.

المبدأ 10: تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين. وتوفر لكل فرد فرصة مناسبة للوصول إلى ما في حوزة السلطات العامة من معلومات متعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في المجتمع، كما تتاح لكل فرد فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار. وتقوم الدول بتيسير وتشجيع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع. وتكفل فرص الوصول، إلى الإجراءات القضائية والإدارية، بما في ذلك التعويض وسبل الإنصاف.

المبدأ 11: تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، وينبغي أن تعكس المعايير البيئية والأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي والإنمائي الذي تنطبق عليه.

المبدأ 12: ينبغي أن تتعاون الدول على تشجيع قيام نظام اقتصادي دولي داعم ومنفتح يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان، وتحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة.

المبدأ 13: تضع الدول قانونا بشأن المسئولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية. وتتعاون الدول أيضا، في زيادة تطوير القانون الدولي بشأن المسئولية والتعويض عن الآثار السلبية للأضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها.

المبدأ 14: ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في الثني عن تحويل ونقل أي أنشطة ومواد، من شأنها أن تسبب تدهورا شديدا للبيئة أو يتبين أنها ضارة بصحة الإنسان، إلى دول أخرى، أو منع هذا التحويل والنقل.

المبدأ 15: من أجل حماية البيئة تأخذ الدول، على نطاق واسع، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها. وفي حال ظهور خطر حدوث ضرر جسيم أو ضرر لا يمكن تجنبه، لا يستخدم الافتقار إلى التيقن العلمي الكامل سببا لتأجيل اتخاذ تدابير فعالة من حيث التكلفة لمنع تدهور البيئة.

المبدأ 16: ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع استيعاب التكاليف البيئية داخليا، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسئول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ، تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين.

المبدأ 17: تؤخذ سياسة تقييم الأثر البيئي، كأداة وطنية، للأنشطة المقترحة التي يحتمل أن تكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة، والتي تكون مرهونة بقرار لإحدى السلطات الوطنية المختصة.

المبدأ 18: تقوم الدول بإخطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها من حالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.

المبدأ 19: تقدم الدول إخطارا مسبقا وفي حينه معلومات ذات صلة بشأن الأنشطة التي قد تخلف أثرا بيئيا سلبيا كبيرا عبر الحدود إلى الدول التي يحتمل أن تتأثر بهذه الأنشطة.

المبدأ 20: للمرأة دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة، ولذلك فإن مشاركتها الكاملة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

المبدأ 21: ينبغي توجيه القدرات الإبداعية لشباب العالم ومفاهيمهم المثلى من أجل إقامة مشاركة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للجميع.

المبدأ 22: للسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية الأخرى، دور حيوي في إدارة وتنمية البيئة بفضل ما لديهم من معارف وممارسات تقليدية.

المبدأ 23: توفر الحماية للبيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

المبدأ 24: إن الحرب، بحكم طبيعتها، تدمر التنمية المستدامة، ولذلك يجب أن تحترم الدول القانون الدولي الذي يوفر الحماية للبيئة وقت النزاع المسلح وأن تتعاون في زيادة تطويره عند اللزوم.

المبدأ 25: السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مرتبطة لا تتجزأ.

المبدأ 26: على الدول أن تحل جميع نزاعاتها البيئية سلميا وبالوسائل الملائمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

المبدأ 27: تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح من المشاركة في تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان وفي زيادة تطوير القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة.

ملحق 2: التزامات البورج

تتمثل التزامات البورج بما يلي: (City of Aalborg, 2004)

1) **الحكم:** الالتزام بإنعاش عملية صنع القرار من خلال زيادة المشاركة الديمقراطية. لذلك يتوجب عليهم تطوير رؤية بعيدة المدى عن استدامة مدنهم أو بلداتهم؛ وتطوير قدرات المجتمع المحلي وإدارة المجالس البلدية في مجال المشاركة والتنمية المستدامة؛ ودعوة مختلف شرائح المجتمع للمشاركة بشكل فاعل في عملية صنع القرار.

2) **الإدارة المحلية نحو الاستدامة:** الالتزام بإتباع نهج إداري فعال من أجل الاستدامة وذلك من بداية التخطيط وخلال التنفيذ والتقييم.

3) **السلع الطبيعية المشتركة:** المسئولية نحو حماية وحفظ السلع الطبيعية المشتركة إضافة إلى ضمان تكافؤ فرص الحصول عليها. لذلك، يتوجب عليهم العمل من خلال مجتمعهم على تقليل استهلاك الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ وتحسين جودة المياه وتوفير المياه واستخدامها بشكل أكثر فعالية؛ وتعزيز وزيادة التنوع الحيوي؛ وحماية المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية وتوسيعها؛ وتحسين جودة التربة وحفظ الأراضي المنتجة إيكولوجيا وتعزيز الزراعة المستدامة والحراجة، وتحسين جودة الهواء.

4) **خيارات الاستهلاك وأساليب المعيشة التي تتسم بالمسئولية:** الالتزام بتبني وتسهيل الاستخدام الفعال والحذر للموارد وتشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج. لذلك، يتوجب عليهم العمل من خلال مجتمعاتهم على تقليل إنتاج النفايات وتجنبها وزيادة إعادة الاستخدام والتدوير؛ وإدارة ومعالجة النفايات بما يتوافق مع أفضل الممارسات المعتمدة؛ وتجنب الاستهلاك غير الضروري من الطاقة.

5) **التخطيط والتصميم:** الالتزام باتخاذ دور استراتيجي في عملية التخطيط والتصميم الحضري عند معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وذلك لمصلحة الجميع.

6) **حركة تنقل أفضل وأزمة سير أقل:** إدراك الترابط بين وسائل النقل والصحة والبيئة والالتزام بتعزيز خيارات التنقل المستدامة.

7) **العمل على الصعيد المحلي من أجل الصحة:** الالتزام بحماية وتعزيز صحة ورفاهية مواطنيهم.

8) **اقتصاد محلي فعال ومستدام:** الالتزام بخلق وضمان اقتصاد محلي فعال يكفل فرص العمل من دون الإضرار بالبيئة.

9) **الإنصاف والعدالة الاجتماعية:** الالتزام بضمان مجتمعات شاملة وداعمة. لذلك، يتوجب عليهم العمل على تطوير وتنفيذ برامج لمنع الفقر والتخفيف من حدته؛ وضمان تكافؤ فرص الحصول على الخدمات العامة والتعليم والعمل والتدريب والمعلومات والنشاطات الثقافية؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وتحسين أمن وآمان المجتمعات؛ وضمان ظروف سكنية ومعيشية ملائمة.

10) **من المحلي إلى العالمي:** الالتزام بالمسئولية على الصعيد العالمي نحو السلام والعدالة والمساواة والتنمية المستدامة وحماية المناخ.

المراجع

الأمم المتحدة. (1998). الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها. من موقع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بتاريخ 22 آب 2006: http://www.unece.org/env/pp/welcome.html

الأمم المتحدة. (1997). إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية: التطبيق والتنفيذ. من موقع الأمم المتحدة الالكتروني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 1 شباط 2006: http://www.un.org/arabic/ecosoc/2005/index.html

الأمم المتحدة. (1992). جدول أعمال القرن 21. من موقع الأمم المتحدة الالكتروني لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: شعبة التنمية المستدامة بتاريخ ا شباط 2006: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/index.htm

السلطة الوطنية الفلسطينية. سلطة المياه الفلسطينية. (2003). التقرير السنوي الخامس 2001-2002. الضفة الغربية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة التخطيط. (2005). خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007. من الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط بتاريخ 6 نيسان 2006: http://www.mop.gov.ps/ar/docs_archive/

السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة شؤون البيئة. (2001). الإستراتيجية البيئية الفلسطينية. البيرة. فلسطين.

مشروع الأمم المتحدة للألفية. (2005). الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. من الموقع الالكتروني لأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية بتاريخ 25 شباط 2006: http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2006). الزراعة والتنمية الريفية المستدامتان. من الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتاريخ 4 أيار 2006: http://www.fao.org/sard/ar/sard/2001/index.html

City of Aalborg. (2004). The Aalborg Commitments. Retrieved Feb. 7, 2006, from the Aalborg +10 and Aalborg Commitments Website: http://www.aalborgplus10.dk/

Cotter, B. and Hannan, K. (Environs Australia) (1999). Our Community Our Future: A Guide to Local Agenda 21. Commonwealth of Australia. Canberra.

European Commission. (2005). Social Economy Enterprises. Retrieved Jul. 13, 2006, from the European Commission Website: http://ec.europa.eu/enterprise/entrepreneurship/coop/

International Council for Local Environmental Initiatives (ICLEI). (2003). Local Agenda and Local Action 21. Retrieved Feb. 25, 2006, from ICLEI in Europe Website: http://www.iclei-europe.org/index.php?id=iclei_europe_home

Ministry of Planning and International Cooperation (MOPIC). 1998. The Regional Plan for the West Bank Governorates. Ramallah. Palestine.

Oxfam. (2001). Fair trade and Local Authorities: How to support Global Sustainable Development in your locality - An Oxfam handbook. Retrieved May 27, 2006, from Fairtrade Foundation Website: http://www.fairtrade.org.uk/

Palestinian National Authority. Palestinian Water Authority. (1999). Water Sector Strategic Planning Study: Volume III, Part B. Ramallah. Palestine.

Quaid, A. (2002). A Local Government Handbook: Accelerating Community Sustainability in the 21st Century. International Council for Local Environmental Initiatives (ICLEI). Berkely, CA

Smyth, A.J. and Dumanski, J. (1993). FESLM: An international framework for evaluating sustainable land management. A discussion paper. World Soil Resources Report 73. Food & Agriculture Organization, Rome, Italy. 74 pp.

United Nations. (2002). Johannesburg Declaration on Sustainable Development. Retrieved Feb. 25, 2006, from UN Department of Economic and Social Affairs: Division of Sustainable Development Website: http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/POI_PD.htm

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (UN ESCAP). (2005). What is Good Governance. Retrieved Oct. 18, 2006, from UN ESCAP Website: http://www.unescap.org/huset/gg/governance.html

World Commission on Environment and Development. (1987). Our Common Future. Oxford University Press. Oxford.